العتبات النّصّية في كتب الخلاف النّحويّ وسؤال المنهج
كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف أنموذجا
الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته منطلقا

الدكتور: كمال مجيدي
قسم الآداب واللغة العربية
كلية الآداب واللغات
جامعة – أدرار- (الجزائر)

ملخـــص:

هذا المقال يهدف إلى إبراز أهمّية العتبات النّصّية في كتب الخلاف النّحوي بين البصرة والكوفة وعلاقتها بالمضمون؛ مركّزا على عتبات كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري (ت577هـ)، ومنهجه الّذي سلكه في عرض المسائل ومناقشتها؛ لأنّ منهجه لا زال يطرح جملة من التّساؤلات عند بعض الباحثين المحدثين، هذه التّساؤلات يسعى المقال إلى مقاربتها.

Résumé:

Cet article met en évidence l'importance des seuils dans les ouvrages traitant des divergences grammaticales entre l'école d'EL-BASRA et celle d'ALKOUFA ? leur impact sur le contenu.

Nous nous intéresserons particulièrement aux seuils dans l'œuvre site « AL-INSAF fi massail elkhilaf lil –ANBARI »(577del'higer), qui propose un ensemble de questions sur le plan méthodologique chez plusieurs chercheurs contemporains.

لازالت كتب الخلاف النّحويّ بين البصريّين والكوفيّين تطرح، عند الكثير من الباحثين المعاصرين، مجموعة من الأسئلة المنهجيّة والإجرائيّة، والواقف اليوم عند الكتب الّتي وصلتنا في هذا الفنّ، اِنطلاقا من كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباريّ (ت577ه) ووصولا إلى كتاب (اِئتلاف النّصرة في اِختلاف نحاة الكوفة والبصرة)، لسراج الدّين أبو عبد الله عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت 802ه)، يلفت اِنتباهه عنوان الكتاب ومقدّمته، وعلاقتها بالمضمون، والوقوف عند عتبات النّصّ الدّاخليّة[1]؛ أي عنوان الكتاب ومقدّمته أو خطبته، أملاه ذاك التّجاوز الّذي نلمسه عند الباحثين المعاصرين في الوقوف عند العتبات في كتب التّراث عامّة، وكتب النّحو وأصوله خاصّة، فالعتبات هي: « أشكال تناصّيّة تساهم في فضاء النّصّ، وهي عناصر دلاليّة لا يمكن تجاهلها أثناء دراستنا لفضاء النّصّ؛ لأنّها جزء من الدّلالة وعنصر مكمّل للمعنى»[2].

وهذا التّجاوز من عتبات النّصّ إلى مضمونه مباشرة كان وراء تلك الأسئلة المنهجيّة والإجرائيّة الّتي طرحها الباحثون المعاصرون في حقّ كتب الخلاف النّحويّ، ومنح لي، في الوقت نفسه، مشروعيّة البحث في المسألة ذاتها، فمضمون الكتاب لا نقرأه بمعزل عن منهجه الّذي بُني عليه، ومعالم هذا المنهج قد تفصح عنه كتب التّراث النّحويّ وأصوله في عناوينها ومقدّماتها، فهذا السّيوطي (ت911ه) يبني كتابه (الإقتراح) على منهج علماء أصول الفقه، معلنا على أنّه لم يُسبق في مثل هذا التّأليف على منهج الأصوليّين، يقول: « فهذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصّنع، (...)، لم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدّم إلى تهذيبه، (...)، رتّبته على نحو ترتيب أصول الفقه، في الأبواب والفصول والتّراجم»[3].

ويحاكي في كتابه (الأشباه والنّظائر) من كتبوا في الفروع والأصول والأشباه والنّظائر من أمثال تاج الدّين السّبكي (ت771ه)، والزّركشي (ت794ه)، والأسنوي (ت722ه)، اِنطلاقا من عنوان الكتاب إلى بناء مسائله، ويلعن عن منهجه الّذي سيسلكه، وهو غير مسبوق إليه، في دراسة العربيّة، يقول: «... وكان ممّا سودت من ذلك كتاب ظريف، لم أسبق إلى مثله، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله، (...)، واعلم أنّ السّبب الحامل على تأليف ذلك الكتاب الأوّل أنّي قصدت أن أسلك بالعربيّة سبيل الفقه فيما صنّفه المتأخّرون فيه وألّفوه من كتب الأشباه والنّظائر»[4].

وإذا كان هذا المسلك ليس غريبا في كتب التّراث النّحويّ وأصوله عامّة، وكتب الخلاف النّحويّ خاصّة، فإنّ أسئلة منهجيّة ومعرفيّة تبقى شاخصة في حقّ مؤلّفي هذه الكتب، هل بناء مسائل كتبهم على منهج مستعار من الفقه وأصوله هو تجديد في الأدوات البحثيّة؛ هذا التّجديد الّذي فرضه الاهتمام بالمتلقّي الّذي أضحت له خلفيّة معرفيّة فقهيّة وأصوليّة أم هو محاولة للتّفرّد والسّبق الزّمني في التّأليف على هذا المنوال؟ وإذا كانت المعرفة الّتي يشغل عليها الفريقان (علماء النّحو وأصوله

وعلماء الفقه وأصوله) تختلف في الموضوع والمنهج، وتشترك إلى حد ما في بعض الوسائل، فإلى أيّ مدى وفّق مؤلّفو هذه الكتب في تجديد أدواتهم البحثيّة، وتطبيقها في دراساتهم؟ وهل إستعارة هذا المنهج كان له أثر في إعادة بناء المعرفة وإنتاجها وتقديمها للمتلقّي؟ وإذا سلّمنا أن التّجديد في الأدوات البحثيّة كان مركزه هو التّفكير في المتلقّي آنذاك، فإلى أي مدى يتقبّل المتلقّي اليوم لمثل هذه المقاربات دون أن تكون له خلفيّة فقهيّة أصوليّة؟

وإذا كانت كتب الخلاف النّحويّ قد بنت مسائلها على الخلاف الفقهي بين الإمامين الشّافعي وأبي حنيفة، فهل بناء مسائل هذه الكتب على منهج مستعار من علم آخر سيوصل إلى نتائج تعود على أصل هذا النّوع من البحوث بالفائدة؟ وهل هذا المسلك
هو محاكاة علميّة سليمة؟ وإذا كانت سليمة، فهل إكتفى مؤلّفو هذه الكتب في بناء المسائل النّحويّة الخلافيّة على نحو ما بناه الفقهاء فقط، أم تجاوزوا هذا البناء، في أثناء دراساتهم المسائل، إلى الإعتماد على منهج الفقهاء والمحدّثين والأصوليّين في مناقشاتهم وردود بعضهم على بعض؟ ثمّ لِم إختار الأنباريّ كلمة (الإنصاف)، والزّبيدي عبارة (إئتلاف النّصرة) في أوّل عتبة للكتابين؟ وما علاقتها بالمضمون؟
ولكي أقارب هذه التّساؤلات، وأنأى عن العموم وإصدار الأحكام في مثل هذه القضايا، سأبحث المسألة في النّقاط التّاليّة:

أ- في كتب الخلاف النّحويّ :

يعدّ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) أهمّ مصدر من مصادر النّحو العربي الّتي جمعت تراث مدرستين نحويّتين كبيرتين، والتّأليف في مثل هذا الفن؛ أي فنّ الخلاف النّحوي، إهتم به الباحثون المعاصرون، ثمّ بحثوه من حيث السّبق الزّمنيّ، فرفع محقّق كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) محمّد محي الدّين عبد الحميد بداية التّأليف في هذا الفنّ إلى أبي جعفر النّحاس (ت338ه) حيث ألّف كتابا سمّاه (المبهج)[5]، في حين رفعه الأستاذ عوض محمّد الفوزي إلى إبن كسّان، وهو أبو الحسن محمّد بن أحمد بن محمّد بن كسان (ت299ه)[6]، حيث ألّف كتابا سمّاه (كتاب المسائل على مذهب النّحويّين ممّا إختلف فيه البصريّون والكوفيّون)[7]، وأمّا الأستاذ سعيد الأفغاني فيجعله يرتقي إلى أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي (ت291ه) الّذي ألّف كتابا عنوانه (إختلاف النّحويّين)[8].

بينما محقّقا كتابيّ (التّبيّين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين) عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، وكتاب (مسائل خلافيّة في النّحو) عبد الفتّاح سليم، وصاحب كتاب (الخلاف النّحويّ الكوفيّ) حمدي محمود حمد الجبالي فقد رفعوه إلى أبي علي أحمد بن جعفر الدّينوري (ت 289ه) الّذي ألّف كتابا تحت عنوان (المهذّب)[9]. والباحثون اليوم في كتب الخلاف النّحويّ أوصلوها إلى عشرين مصدرا[10]، والّذي حقّق من هذه المصادر، وهو متداول بين أيدينا اليوم أربعة فقط:

1- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لكمال الدّين أبي البركات عبد الرّحمان بن محمّد بن أبي سعد الأنباريّ النّحوي، (ت 577ه). تحقيق الدّكتور محمّد محي الدّين عبد الحميد.

2- التبيّين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616ه). تحقيق الدّكتور عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين.

3- مسائل خلافيّة في النّحو، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (ت 616ه). تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح سليم.

4- إئتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لسراج الدّين أبو عبد الله عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيديّ (ت 802ه). تحقيق طارق الجنابي.

ب- في أسباب تأليفها والمنهج الّذي بنيت عليه :

الباحث اليوم حينما ينظر في هذه المسألة تستوقفه تلك المقدّمات الّتي يكتبها مؤلّفو الكتب في التّراث النّحويّ وغيره من علوم اللّغة والأدب والنّقد، فهذه المقدّمات جديرة بالتّحليل والدّراسة والنّقد، فهي غالبا ما تشير إلى الإطار الزّماني الّذي كتبت فيه هذه المقدّمات، وأسباب التّأليف، والمنهج الّذي سيسلكه مؤلّف هذا الكتاب أو ذاك في أثناء عرض مسائله.

وإذا وقف الباحث على مقدّمات كتب الخلاف النّحويّ الّتي بين أيدينا فلا يعثر إلّا على مقدّمتين اِثنتين فقط، مقدّمتا كتابيّ (الإنصاف في مسائل الخلاف) و(إئتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة)، وأمّا مقدّمتا الكتابين الآخرين فقط سقطتا[11]؛ ولهذا سأكون مركّزا على هاتين المقدّمتين، ومنطلقا في الوقت نفسه من مقدّمة كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري؛ نظرا لسبقها الزّمنيّ، وأنّها أوّل ما وصلنا في هذا الفنّ، مقارنا إيّاها بمقدّمة (إئتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة)، وأوّل سؤال يتبادر إلى ذهن الباحث في كتب الخلاف النّحوي، هو: ما الأسباب الحقيقيّة الكامنة وراء التأليف في هذا الفنّ؟

لقد غابت عنّا الأسباب الدّاعية إلى التّأليف في هذا الفنّ قبل الأنباري؛ وهذا بغياب كتب الخلاف النّحوي الّتي ألّفت قبله، وتبقى مقدّمتا كتابيّ (الإنصاف) و(إئتلاف النّصرة) حاضرتين بين أيدي الباحثين للوقوف على هذه المسألة، والبحث فيها يقودني إلى الوقوف عند الأسباب الخارجيّة الّتي أرجّح أنّها كانت دافعا إلى تأليف كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، ولم يذكرها المؤلّف في مقدّمة كتابه. إذا فما الأسباب والظّروف البيئيّة الّتي كانت وراء تأليف هذا الكتاب؟

1-في مقدّمة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباريّ:

عاصر الأنباريّ فترة عرفت بالإنقسامات الدّاخلية، وتدنّي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية، وكثرة الحروب الصّليبية المتلاحقة تحت ذريعة تحرير الأراضي المقدّسة[12]، وعرفت هذه الفترة بفترة

الخوف من الضّياع، متى تذكّرنا « الحروب الصّليبية في المشرق وسقوط كثير من المدن الأندلسية واحدة إثر أخرى في القرن السّابع (...)، وفي فترات الخوف من الضّياع يكثر التّسجيل والتّقييد »[13]. فالعمل الّذي قام به الأنباريّ في القرن السّادس الهجري، هو تسجيل وقيد، ضبط لتراث مدرستين نحويّتين كاد يندثر تحت معاول الحروب، وفي الوقت نفسه هو شاهد على مدى إحساس الرّجل بالمسؤولية في حفظ هذا التّراث من الضّياع.

وإن كانت هذه الأسباب الخارجيّة، لم يذكرها الأنباري، يبقى ما قاله في مقدّمته جديرا بالتّحليل والدّراسة والنّقد، والوقوف عند هذه المقدّمة يجعل الباحث مركّزا على تلك العبارات الّتي قالها الرّجل ولها علاقة بالبواعث الحقيقيّة وراء هذا التّأليف، ومنهجه في سرد الأدلّة ومناقشتها والتّرجيح بينها، ورابطا هذه الأقوال بعنوان الكتاب ومضمونه، يقول: « فإنّ جماعة من الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، المشتغلين بعلم العربيّة، بالمدرسة النّظاميّة –عمّر الله مبانيها، ورحم الله بانيها- أن ألخّص لهم كتابا لطيفا، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشّافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربيّة على هذا التّرتيب، وألّف على هذا الأسلوب؛ لأنّه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السّلف، ولا ألّف عليه أحد من الخلف (...) فتوخّيت إجابتهم على وفق مسألتهم (...) وذكرت من مذهب كلّ فريق ما اِعتمد عليه أهل التّحقيق، واِعتمدت في النّصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة، على سبيل الإنصاف لا التّعصّب والإسراف»[14].

والواقف على هذه المقدّمة متى صعّد نظره فيها تراءت له قضايا نجملها في التقاط الآتيّة:

أ- كتاب الإنصاف وأزمة التلقي:

هناك أزمة في تلقّي المسائل الخلافيّة النّحويّة لدى جماعة الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقّهين، واِحساس الأنباريّ بهذه الأزمة دفعه إلى التّفكير في جمع شتاتها من مظانّها النّحويّة، فالمتلقّي فقيها متأدّبا، ومتأدّبا فقيها، يشتغلان في حقلين معرفيّين مختلفين، ويلتقيان في الوسائل والأدوات، وعلى رأسها العربيّة وعلومها، إذا فلا مفرّ في رأي المؤلّف، من بناء المسائل الخلافيّة على نحو يفهمه الصّنفان.

ب- بناء مسائل كتاب الإنصاف والتّرجيح بين أدلّتها وسؤال المنهج:

يعلن الأنباريّ في مقدّمة كتابه أنّه سيبني مسائله على مسائل الخلاف الفقهي بين الشّافعي وأبي حنيفة، وفي الوقت نفسه سيكون في أثناء التّرجيح بين أدلّة المسائل الخلافيّة منصفا لا متعصّبا ولا مسرفا، وهنا يبقى سؤال المنهج فارضا نفسه، فما بال الأنباريّ يسرد إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافيّة، يناقش ويردّ أدلّة الكوفيّين في أربع عشْرة ومائة مسألة، في حين يناقش أدلّة البصريّين ويردّها في سبع مسائل فقط ؟

ج- كتاب الإنصاف ومسألة السّبق الزّمني:

يقول الأنباري: « ليكون أوّل كتاب صنّف في علم العربيّة على هذا التّرتيب، وألّف على هذا الأسلوب؛ لأنّه ترتيب لم يصنّف عليه أحد من السّلف، ولا ألّف عليه أحد من الخلف»[15]، هل يعني كلامه هذا أنّه لم يطّلع على الكتب الّتي صنّفت في فنّ الخلاف، أم يقصد أنّ بناءه كتابه على المنهج الّذي سلكه مؤلّفو المسائل الخلافيّة بين الشّافعي وأبي حنيفة، هو تجديد غير مسبوق إليه في تأليف كتب الخلاف النّحويّ؟

2-في مقدّمة كتاب إئتلاف النّصرة في إختلاف نحاة الكوفة والبصرة:

الواقف عند هذه المقدّمة يلفي نقطتين إثنتين، البواعث والمنهج، يقول صاحب الكتاب: «... وبعد، فلّما كان من تولّى الله إعلاءه، وإسعاده، وكبت بجَدّه وجِدّه أعداءه وحسّاده، وأصلح بنظره العباد والبلاد، وأظهر سموّه على من أظهر في الأرض الفساد (...) وأطاع الله فأطاعه كلّ شيء، وأرضاه فرضي عنه كلّ ميّت وحيّ، (...)، إنحتم الوجوب على كلّ من أوتي علما، ورُزِق أدبا وفهما، أن يخدم مقامه العالي الشّريف، وجنابه الشّامخ المنيف، بما يصل إليه فهمه، ويحتوي عليه علمه، فبذلت ممّا عندي في خدمته خلاصة جهدي، (...)، وصنّف هذا الكتاب أذكر فيه، إن شاء الله تعالى، إختلاف النّحويّين، الكوفيّين والبصريّين، سيبويه وأشياعه، والكسّائي وأتباعه، جعلته نظير ما صنّفه الفقهاء من الثّقات، في الخلاف بين الشّافعيّ وأبي حنيفة، وغيرهما من العلماء، رحمة الله عليهم أجمعين، واقتصرت فيه على ذكر إختلافهم في النّحو والتّصريف والخطّ دون ذكر إختلافهم في سائر أنواع العربيّة، (...)، وسلكت فيه طريق الإختصار، وعدلت عن التّطويل والإكثار، وهو -مع ذلك- حاصر لأقاويلهم، مشتمل على جلّ تآويلهم، ما خلا ما لا يعتدّ به من خلافاتهم (...) وفصّلته ثلاثة فصول، (...)، وكلّ فصل يشتمل على مسائل عديدة، وكلّ مسألة قاعدة من قواعد ما ذكرت فيه سديدة، وهذا حين الإبتداء»[16].

والنّاظر في هذا الخطاب تظهر له بعض المسائل نجملها في النّقاط الآتيّة:

أ- مقدّمة كتاب إئتلاف النّصرة وبواعث التّأليف:

تعود مقدّمة الكتاب زمنيّا إلى بداية القرن التّاسع الهجري، فصاحبها متوفّى في السّنة الثّانيّة بعد المائة الثّامنة، وتأليف الكتاب أملاه الواجب إتّجاه خليفة للمسلمين نعت بأنّه مصلح بلاد المسلمين في مشرقها ومغربها، فريد في الرّياسة، نقمة على أعدائه، ونعمة على أودّائه، أمير المؤمنين، وخليفة ربّ العالمين، السلطان الأعظم، والملك الأشرف المعظّم، أطاع الله فأطاعته رعيّته. إذا فمن نعث بهذه الصّفات إنحتم على من أتاه الله شيئا من العلم أن يخدم من خدم المسلمين بنشر العلم والمعرفة الّتي بها تزداد الأمّة تثقيفا وتنويرا.

ب- مقدّمة الكتاب وسؤال المنهج:

1- في بناء المسائل الخلافيّة: صرح المؤلّف بالمنهج الّذي سيعتمده في بناء مسائل الخلاف النّحويّ، وهو منهج بناء المسائل الخلافيّة الفقهيّة بين الشّافعي وأبي حنيفة، وبهذا لم يخرج عن المنهج الّذي إختاره الأنباريّ في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف).

2-في إختيارها: لم يكن المؤلّف عارضا المسائل الخلافيّة جميعها في اللّغة العربيّة، وإنّما إقتصر على ثلاثة أنواع، النّحو والتّصريف والخطّ.

3-في مقاربتها: يعلن الرّجل أنّ المنهج الّذي سيسلكه في تناول هذه المسائل، لن يكون باسطا القول فيه، شارحا، ومكثرا، وإنّما سبيله الإختصار والتّركيز.

ج- مقدّمة الكتاب وسؤال المتلقّي:

لم يغب عن بال المؤلّف السّؤال الّذي يتبادر إلى ذهن المتلّقي قبل قراءة هذا الكتاب، فيجيبه عن سؤاله، ويذكر أنّ التّقليل والإختصار لا يخلّان بالمعرفة العلميّة المقدّمة في هذا الكتاب، وبالتّالي فالكاتب سيضع يده على الكثير من أقوال العلماء وتآويلهم، ويكون حاصرا لها.

3- في إختيار عبارتي (الإنصاف) و(إئتلاف النّصرة) عنوانا للكتابين:

أضحى الإهتمام بدراسة عناوين الكتب في النّقد المعاصر ذا أهمّيّة بالغة، فهو أوّل ما تقع عليه عينا المتلقّي، ومن خلاله: « يتأسّس التّفاوض بين الخارج (القارئ) والدّاخل (النّصّ)، وهنا ثمّة أمران: إمّا إحالة أيروسيّة تقع بينهما، فتفكّك الحدود حيث يذوب القارئ هياما، وإمّا القطيعة فيحلّ التّكوص، وينهار فضاء التّفاوض»[17]. وهو أوّل رسالة « تصلنا ونتلقّاها من ذلك العالم بصفته آلة لقراءة النّصّ»[18]. و«علامة لغويّة، تتموقع في واجهة النّصّ؛ لتؤدّي مجموعة وظائف تخصّ أنطولوجيّة النّصّ ومحتواه، وتداوليته في إطار سوسيوثقافي خاصّا بالمكتوب »[19].

ولمّا كانت صياغة العناوين والتّفكير في مفرداتها غير غائبة عن بال علماء اللّغة القدماء؛ لاهتمامهم بالمتلقّين الّذين سيقبلون على قراءة الكتاب، وضمانا، في الوقت نفسه، تداوله بين أيديهم، فكّروا رويّا في إختيار عناوين كتبهم، فالأنباري أمام مدرستين كبيرتين تختلفان حول الكثير من المسائل النّحويّة، وأمام متلقّين قد ينتصرون لهذه المدرسة أو تلك، إذًا فلا مفرّ من إختيار عبارة (الإنصاف)؛ للدّلالة على أنّ المرسِل سيكون بمنأى عن الخوض في ذاك الصّراع الضّيّق الّتي أملته ظروف العصر بين المدرستين، ويتقبّل المتلقّي الكتاب بقبول حسن، فالمسائل المعروضة في ثنايا الكتاب سيكون سبيل عرضها والتّرجيح بين أدلّتها هو الإنصاف لا التّعصّب والإسراف؛ ولهذا كانت أوّل كلمة تقع عليها عين المتلقّي وتألفها وترتاح إليها هي كلمة الإنصاف.

وإن كان الأنباري، وهو الّذي سيرجّح بين أدلّة الفريقين، سبيله إقناع المتلقّي على أنّه سيكون منصفا، فإنّ الزّبيدي إختار لكتابه عبارة (إئتلاف النّصرة)؛ للدّلالة على أنّ هناك إجماع

واتّفاق واتّحاد بين جماعة العلماء في الذّهاب إلى نصرة رأي الكوفة أو البصرة، فالترّجيح بين أدلّة الفريقين، هو مذهب مبني على الاتّفاق والإجماع، لا على التفرّد والرّأي الشّخصيّ، وهذه العبارة تجعل المتلقّي يرتاح، ويطمئن إلى النّتائج الّتي يصل إليها المؤلّف.

4- في علاقة مقدّمة كتاب الإنصاف بمضمونه:

بعد أن وقفت عند مقدّمتي الكتابين، سأقف عند مقدّمة كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)؛ نظرا لسبقها الزّمني، للوقوف عند علاقة ما أعلنه الأنباري في مقدّمته بمضمون كتابه، والوقوف عند هذه النقطة له ما يبرّره، فالمنهج الّذي سلكه الأنباريّ في عرض أدلّة الفريقين أو مناقشتها لا زال محلّ نظر عند بعض الباحثين المعاصرين، وأضحت أنظارهم متباينة، وهذا التّباين يعطي الباحث مشروعيّة البحث في المسألة ذاتها، فكيف نوفّق بين من نعت الأنباري بأنّه لم يخرج عن هواه البصريّ[20]، وأنّ منهجه منهج تلفيق وعدم التّحقّق والجهل بآراء الكوفيّين[21]، وبين من رأى أنّ عرضه المسائل كان «عرضا جيّدا»[22]، و«أسلوبه أسلوب ريّاضيّ جميل (...) كانت الفائدة منه عظيمة بالرّغم من كلّ ما يقال فيه من تحيّز وتدليس»[23] وكان في كتابه « ذا عين بصيرة وقوة في عرض حجج كلّ من البصريّين والكوفيّين وغيرهم، (...)، وهو إذ وافق البصريّين في أكثر مسائل الخلاف لا لانحيازه إليهم، (...)، بل لأنّه رأى آراءهم أكثر سدادا وحججهم أكثر إقناعا»[24]؟.

ومقاربة المسألة، يستوجب الوقوف عند الأدلّة النّقليّة والعقليّة الّتي ساقها الأنباري للفريقين، ثمّ الأدلّة الجدليّة الّتي ساقها في أثناء مناقشته الفريقين، وهذا مسلك يطول؛ لأنّه يمسّ إحدى وعشرين ومائة مسألة خلافيّة، وعلى هذا سأتّخذ الأدلّة النّقليّة منطلقا، والاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته أنموذجا، فما الأدلّة النّقليّة الّتي ساقها الأنباري للفريقين؟ وما المنهج الّذي سلكه في مناقشة الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته؟

أ- في الأدلّة النّقليّة للفريقين:

أدلّة الفريقيّن النّقليّة:	ساقه الفريقان دليلا لهم في:	بنسبة:	ساقه البصريّون دليلا لهم في:	بنسبة:	ساقه الكوفيّون دليلا لهم في:	بنسبة:
القرآن الكريم وقراءاته.	خمس وخمسين مسألة.	%45،45	تسع عشْرة مسألة[25].	15،70 %	ستّ وثلاثين مسألة[26].	29،75 %
الحديث النّبويّ الشّريف.	خمس مسائل.	%04،13	مسألتين[27].	01،65 %	ثلاث مسائل[28].	02،47 %

كلام العرب شعره ونثره.	تسع وتسعين مسألة.	%81،81	خمس وثلاثين مسألة[29].	28،92 %	أربع وستّين مسألة[30].	52،89 %

الواقف على هذا الجدول يلفت إنتباهه تباين النّسب في الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، وكلام العرب شعره ونثره، وتتقارب في الإستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، وارتفاع نسبة الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره ليس غريبا في حقّ الكوفيّين، لقد جعلوه دليلا « إعتمدوا عليه في بناء أصولهم وصحتها»[31]، فهم يثقون بالعرب ويروا أنّ « لغاتهم تمثّل فصيحا من اللّغات لا يصحّ إغفاله»[32]، وأكثر الفريقان من الإحتجاج بالشّعر على حساب النّثر؛ لأنّه فرض « نفسه بقوّة على جهود النّحاة واستنباطهم القواعد»[33].

وعدد الأبيات الشّعريّة الّتي ساقها الفريقان دليلا لهم بلغت في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) ستّة وثمانين ومائة بيت شعريّ، منها أربعون ومائة بيت غير معزوّة إلى أصحابها، بنسبة: 75.26%، وستّة وأربعون بيتا معزوّة إلى أصحابها، بنسبة: 24.73%. ونسب محقّق الكتاب محمّد محي الدّين عبد الحميد خمسة وخمسين بيتا، بنسبة: 39.28 %، منها ثلاثة أبيات مختلف حول نسبتها، وأما الأبيات المتبقيّة والمقدّرة بخمسة وثمانين بيتا لم تعز لأحد، بنسبة: 60.71 %، واستشهدوا بشعر شعراء الطّبقات الثّلاث (الجاهليّون[34] والمخضرمون[35] والإسلاميّون[36]).

وارتفعت نسبة الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته عند الكوفيّين، وهذا المسلك له ما يبرّره متى علـــمنا أنّ ثلاثة من القرّاء السّبعة، وهم عاصم (ت127هـ)، وحمزة (ت156هـ)، والكسّائي (189هـ) كانوا بالكوفة، والملفت للإنتباه أنّهم إذا ذكروا قراءة ما نسبوها إلى قارئها، ولم أعثر في كتاب الإنصاف إلّا على عبارتين إثنتين لا تحدّدان قارئا بعينه أو قرّاء بأعينهم، وهما:« ولهذا قرأ أكثر القرّاء »[37]، « وقرئ بالتّخفيف كما قرئ بالتّشديد»[38]، في حين نلفي من مثل هذه العبارات العامّة عند البصريّين، « قرأ بعض القرّاء»[39]، و« قرأ بعض الأئمة»[40]، و« كقراءة من قرأ بالرّفع»[41].

وأما إستشهادهم بالحديث النّبوي فكان قليلا، وهذا ليس غريبا في حقّ المتقدّمين الّذين عرفوا بقلّة إستشهادهم بالحديث النّبوي، وهذه المسألة؛ أي قلّة إستشهاد المتقدّمين بالحديث، وسكوتهم، وعدم إثارتهم القضية، وأنّها لم تلق إهتماما كبيرا كما لاقته المصادر الأخرى، كلّ ذلك كان سببا في مناقشة المتأخرين المسألة وإثارتها من جديد، ولم تقف عند هذا الحدّ، بل أثارها المحدثون منذ تأسيس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة عام 1932م، ولازالت بحوث المعاصرين تترى، غير أنّها بقيت، في مباحثها، أسيرة لما أثاره المتأخّرون وتناوله المحدثون داخل مجمع اللّغة العربيّة[42].

ب- منهجه في مناقشة الإستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

النّحاة حينما تعاملوا مع هذا الدّليل لم يقصدوا به ذاك النّص الشّموليّ الكلّي المتجانس للكتاب الحكيم؛ وإنّما قصدوا به عددا من القراءات[43]؛ لأنّ القرآن الكريم والقراءات « حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزّل على محمّد صلّى الله عليه وسلّم للبيان والإعجاز، والقراءات هي إختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف وكيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرها »[44]؛ ولهذا سأركّز على منهجه في مناقشة القراءات الّتي إستشهد بها الكوفيّون، وفي الوقت نفسه أقف على منهجه حينما يسوق القرآن الكريم وقراءاته دليلا له في أثناء مناقشته، ونظرا لطول هذه المناقشة الّتي مست الكثير من الآيات القرآنيّة، وكثرة أدلّتها الإجماليّة والجدليّة، سأتناولها في النّقاط التّاليّة:

الأنباري، حينما يناقش شاهد الكوفيّين في القرآن الكريم وقراءاته، أو يسوق شواهد من الدّليل نفسه؛ ليثبت صحّة رأيه، يسلك أحد الطّريقين الآتيين:

1- الطّريق الأوّل: إن كان مناقشا دليل الكوفيّين سلك مسلكين:

أ-المسلك الأوّل: يتجاوز هذا الدّليل ولا يذكره ولا يناقشه: فهو لا يذكر الآية ولا يشير إليها أصلا، في أثناء جوابه، ويتجاوزها هي والقراءة الّتي تحويها، وهذا ما ألفيته مثلا في المسألة السّادسة، والثّالثة عشرة بعد المائة الأولى، والواحدة والعشرين بعد المائة الأولى، والنّاظر في هذا المسلك يتحقّق من أنّ منهج الرّجل تحكمه ثلاثة مسالك، فهو لا يردّ الآية ولا يناقشها ويتجاوزها نظرا لقوّة حجّتها، ولا يذكرها ولا يناقشها متى رأى إجماع القرّاء عليها، ولا يناقشها ولا يردّها؛ لأنّه هو نفسه ساقها دليلا في موضع آخر[45].

ب- المسلك الثّاني: يذكر الدّليل ويناقشه: وهنا له منهجان، فإن كان أمام آية، لا يردّ شاهد الكوفيّين فيها، وإنّما يقوم بتخريجه، سالكا في ذلك مسلكين، إمّا بتأويل المعنى ليخالف رأي الكوفيّين[46]، أو بالتّقدير، وما أكثره[47]؛ وقد يستخدم هذا المصطلح بشكل يلفت الإنتباه، في أثناء ردّه على الكوفيّين، ففي المسألة الرّابعة والخمسين ذكره سبع مرّات[48]، وذكره ستّ مرّات في المسألة الواحدة والسّتين[49]، وقد يردّها على أنّه لا حجّة لهم فيها، وهذا ما ألفيته، مثلا، في المسألة الخامسة، وقد يستشهد بآيات؛ ليثبت رأيه المخالف لهم، ففي المسألة الرّابعة عشرة ساق ثمان عشْرة آية دليلا له، أو يعضّض خلاف ما يذهب إليه الكوفيّون بالشّواهد الشّعريّة، وهذا بعد أن يلجأ إلى تقدير الآية الّتي إستشهدوا بها؛ ليثبت أنّ تخريجهم لا حجّة فيه، وهذا ما قام به في المسألة الثّالثة والعشرين.

وقد يلجأ إلى الإحتمالات الإعرابيّة، ففي المسألة الثّانيّة والثّلاثين ساق الكوفيّون قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (النّساء: 90)؛ ليستدلوا على جواز وقوع الفعل الماضي حالا، مدعّمين رأيهم بقراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحضرميّ والمفضّل عن عاصم: ﴿وْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ﴾. قال: « فلا حجّة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه، الوجه الأوّل: أن تكون صفة لقوم المجرور

في أوّل الآية، والوجه الثّاني: أن تكون صفة لقوم مقدّر، ويكون التّقدير فيه: أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لمحذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع، والوجه الثّالث: أن يكون خبرا بعد خبر، كأنّه قال: أو جاءوكم، ثمّ أخبر فقال: حصرت صدورهم. والوجه الرّابع: أن يكون محمولا على الدّعاء، لا على الحال»[50].

وقد يقوم بتخريج شاهد الكوفيّين تخريجا إعرابيّا مخالفا لهم، ومن أقواله في هذا المنحى: « لا حجّة لهم فيه؛ لأنّ " إلّا " ها هنا اِستثناء منقطع»[51]، « الواو في قوله ﴿وَفُتِّحَت أَبْوَابُهَا﴾ (الزّمر: 73) عاطفة وليست زائدة»[52]، « قوله: ﴿وَالأَرْحَام﴾ (النّساء: 1) ليس مجرورا بالعطف على الضّمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: ﴿إِنَّ اللَهَ كَانَ عَلَيكُمْ رَقِيبًا﴾ (النّساء: 1)، والوجه الثّاني: أنّ قوله: ﴿وَالأَرْحَام﴾ مجرور بباء مقدّرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام»[53]، « أمّا اِحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالأُفُقِ الأَعْلَى﴾ (النجم: 6،7)، فالواو فيه واو الحال، لا واو العطف»[54].

وإن كان أمام قراءة، فله طرق يسلكها في أثناء مناقشتها، وهنا تبقى الأسئلة المنهجيّة شاخصة في حقّ الرّجل، هل هناك منهج واضحة معالمُه سار عليه الرّجل في مناقشة القراءات؟ كيف يردّ القراءة، وكيف يناقشها؟ ما المعايير الّتي اِعتمدها الرّجل في مناقشة القراءات، وهل اِلتزم بها هو نفسه في أثناء اِستشهاده بقراءة ما؟ ولمقاربة هذه الأسئلة المنهجيّة، صار أمرا ملحّا تناولها في نقاط محدّدة:

1-قد يردّها على أنّ الإجماع جاء على خلافها: وهنا يبقى السّؤال في حقّ الأنباري فارضا نفسه، فما باله لا يجعل الإجماع من أدلّة النّحو[55]، في حين يعوّل عليه في مناقشة أدلّة الكوفيّين؟ ومن أقواله الّتي تدلّ على أنّه يعوّل على الإجماع، يقول: « أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال»[56]. « فإنّا أجمعنا على أنّه لا يجوز»[57]. « فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنّ الإجماع واقع على اِمتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشّعر »[58]. « أجمع القرّاء على أنّ الوقف (...) بالألف لا غير»[59].

4-يردّها على أنّها قراءة شاذّة في مكان ويسوقها دليلا له في مكان آخر: الكوفيّون الّذين ساقوا في المسألة السّابعة بعد المائة الأولى قراءتي الحسن ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾ (الفاتحة:1) بكسر الدّال، وابن أبي عبلة ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضمّ اللّام دليلا لهم في الحمل على الإتباع، ردّهما على أنّها قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس[60]، ولم تمض صفحات؛ أي في المسألة الثّامنة بعد المائة الأولى يسوق القراءتين نفسيهما دليلا له[61]، وكان قد ساقهما دليلا له في المسألة الرّابعة عشْرة[62].

5-يردّها متى جاءت شاذّة على لغة شاذّة لبعض العرب: وهنا لا يرى أنّ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين لا يعود إلى هذه القراءة واللّغة في حد ذاتها، وإنّما مردّه أنّ الكوفيّين لم يعتمدوا على القراءة المشهورة واللّغة الفصيحة المشهورة، يقول: « أمّا اِحتجاجهم بقراءة من قرأ ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ

أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَانِ عُتِيًّا﴾ (مريم: 69) بالنّصب، فهي قراءة شاذّة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه القراءة؛ وإنّما وقع الخلاف في اللّغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة الّتي عليها قرأة الأمصار ﴿أَيُّهُم﴾ بالضّمّ، وهي حجّة عليهم»[63].

5- يردّ القراءة الّتي لا إمام لها: ومن أقواله: «لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة؛ لأنّه لا إمام لها»[64].

6-يردّ القراءة الّتي تفرّد بها قارئ، حتّى ولو كان من أمثال عبد الله بن مسعود –رضي الله عنه- ففي المسألة السّابعة والسّبعين ساق الكوفيّون قراءة عبد الله بن مسعود لقوله تعالى: ﴿وَإِذ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ﴾ (البقرة: 73) فنصب ﴿لاَ تَعْبُدُونَ﴾ بأن مقدّرة؛ لأنّ التّقدير لا تعبدوا إلّا الله، فحذف " أن "، رد عليهم بأنّها قراءة شاذّة[65].

7-يردّها متى تفرّد بها إمام وباقي القرّاء على خلافها، في حين يسوق هذا النّوع من القراءة دليلا له في مكان آخر: في المسألة الرّابعة والتّسعين ردّ قراءة ابن عامر ﴿ولا تتّبعان﴾ (يونس: 89) بالنّون الخفيفة، وقال: « وأمّا قراءة ابن عامر﴿ولا تتّبعان﴾ بالنّون الخفيفة فهي قراءة تفرّد بها، وباقي القرّاء على خلافها»[66]. وحينما ساق الكوفيّون قوله تعالى: ﴿وأمّا الّذين سعدوا ففي الجنّة خالدين فيها﴾ (هود: 108)، وقوله تعالى: ﴿فكان عاقبتها أنّها في النّار خالدين فيها﴾ (الحشر: 17) قالوا: « ووجه الدّليل في هاتين الآيتين أنّ القرّاء أجمعوا فيها على النّصب، ولم يرو عن أحد منهم أنّه قرأ في واحدة منها بالرّفع»[67]، ردّ قولهم بقوله: « لا نسلّم؛ فإنّه قد روى عن الأعمش أنّه قرأ ﴿خالدين فيها ﴾ بالرّفع»[68].

8-يردّها لأنّ قارئا أنكرها: الكوفيّون الّذين ساقوا شاهدهم في المسألة السّابعة والثّلاثين على أنّ (حاش) فعل، حينما استدلوا بما عليه أكثر القرّاء في قوله تعالى: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف: 31) بإسقاط الألف، وكذلك هو مكتوب في المصاحف، ردّ شاهدهم على أنّ هذه القراءة أنكرها أبو العمر بن العلاء سيّد القرّاء[69].

9-يردّها على أنّها قراءة ضعيفة في القياس، قليلة في الاستعمال، والقرّاء على خلافها: ففي المسألة الثّامنة بعد المائة الأولى، ساق الكوفيّون قراءة أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيّ (ت130ه)، وهو من سادات أئمّة القرّاء وأحد القرّاء العشرة، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ (البقرة: 34)، فنقل ضمّة همزة ﴿اسْجُدُوا﴾ إلى التّاء قبلها، ردّها الأنباري على أنّها ضعيفة في القياس جدّا والقرّاء على خلافها، ورأى أنّ الضّمّ في التّاء جاء إتباعا لضمّ الجيم في ﴿اسجدوا﴾، وساق قراءات، منها: ﴿وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾ (يوسف: 31) بإتباع ضمّة التّاء ضمّة الرّاء، وقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا﴾ (الحجر: 45، 46) بضمّ التّنوين (عُيُونُ) إتباعا لضمّة الخاء[70].

11-يردّ القراءة متى رأى أنّ الرّسم كان سببا في إيجادها: في المسألة السّتون، ردّ قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِم شُرَكَاؤُهُمْ﴾ (الأنعام: 137) بنصب ﴿أَوْلَادَهم﴾ وجرّ ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله ﴿أَوْلَادهم﴾، ردّ قائلا: « وإنّما دعا ابن عامر

إلى هذه القراءة أنّه رأى في مصاحف أهل الشّام ﴿شُرَكَائِهِم﴾ مكتوبا بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق ﴿شُرَكَاؤُهُم﴾ بالواو»[71].

وفي المسألة الخامسة والسّتين، ساق الكوفيّون قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي العِلْمِ مِنْهُم وَالْمُؤمِنُونَ يُؤمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النّساء: 162) وقالوا: فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في ﴿إِلَيْكَ﴾. ردّ دليلهم قائلا: « أنّا نسلّم أنّه في موضع جرّ، ولكن بالعطف على من قوله ﴿بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾، فكأنّه قال: يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين، على أنّه روى عن عائشة -عليها السّلام- أنّها سئلت عن هذا الموضع، فقالت: هذا خطأ من الكاتب، وروى عن بعض ولد عثمان أنّه سئل عنه، فقال: إنّ الكاتب لمّا كتب ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ قال: ما أكتب؟ فقيل له: اُكتب والمقيمين»[72]. وهذه المسألة؛ أي أنّ الرّسم القرآني كان سببا في إيجاد القراءات، مسألة ناقشها بعض المحدثين، بعد أن أثارها المستشرق (جولد تسيهر)، واستغلّها؛ ليثبت أنّ القراءات كانت قد نشأت بعد تدوين القرآن الكريم، وهذا الرّسم هو الّذي أحدث هذه القراءات، هذه مزاعم بعيدة عن الحقيقة تصدّى لها عبد العال سالم مكرم، وغنم قدور الحمد[73].

2- الطّريق الثّاني: وإن كان سائقا الدّليل نفسه، يسلك مسلكين، إمّا يسوق آية قرآنيّة أو قراءة، فإن كانت الأولى، فله منهجان؛ إمّا أن يكثر من الآيات متى رآها مدعّمة رأيه وقواعده، وهذا ما لمسته في المسألة الرّابعة عشرة، فهو يسوق ثمان عشْرة آية، وإمّا يقلّل، فيستشهد، مثلا، بآيتين فقط في المسألة الحادية عشْرة، والمسألة الواحدة والعشرين بعد المائة الأولى، وبآية واحدة في المسألة الخامسة والأربعين.

وإن ساق قراءة قرآنيّة، قد يقدّمها غير معزوّه لقارئ ما، ومن عبارته: " وقد قرأ بعض القرّاء " " قرئ بالتّخفيف "[74]، وقد يعزوها إلى قارئها، ومن القرّاء الّذين ذكرهم، وقد تجتمع أسماؤهم جميعها في مسألة واحدة، وهذا ما لمسته في المسألة الرّابعة عشْرة، أذكر الأسماء الآتيّة[75]:

أ-من القرّاء السّبع: أبو عمرو بن العلاء (ت154ه)، ابن عامر الدّمشقيّ (ت118ه)، حمزة بن حبيب الزّيات (ت156ه)، الكسّائيّ (ت189ه).

ب-من بقيّة الأربعة عشر: الحسن البصريّ (ت110ه)، الأعمش (ت148ه).

ج-ومن الرّوّاة: يحيى بن وثّاب (ت103ه)، إبراهيم بن أبي عبلة (ت152ه)، خلف بن هشام (ت229ه).

وقد يسوق القراءة الّتي ردّها على أساس أنّها شاذّة دليلا له، يقول: « ومن قال نِعم –بكسر النّون والعين- إتباعا لكسرة العين، كقراءة زيد بن علي والحسن البصريّ ورؤبة ﴿الحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدّال إتباعا لكسرة اللّام، وكقراءة إبراهيم بن أبي عبلة ﴿الحمد لله﴾ بضمّ اللّام إتباعا لضمّة الدّال، وكقولهم (مِنْتِنٍ) بكسر الميم إتباعا لكسر التّاء، وكقولهم أيضا (مُنْتُنٌ) بضمّ التّاء إتباعا لضمّ الميم»[76].

والنّتائج الّتي يصل إليها البحث بعد الوقوف عند عتبات كتب الخلاف النّحويّ، وعلاقتها بالمضمون، متّخذا كتاب الإنصاف أنموذجا، ومنهجه في مناقشة الاِستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته منطلقا هي:

1-النّظر في عتبات كتب التّراث عامّة، والتّراث النّحويّ وأصوله خاصّة أضحى من المسائل الهامّة في التّفكير اللّسانيّ، فهي غالبا ما تكشف عن تاريخ العلم وحدوده وأصول منهجه وأسباب التّأليف فيه؛ ولهذا فالتّركيز على خطاب مقدّمات مسلك ضروريّ للكشف عن هذه القضايا.

2-الأنباريّ، وهو يناقش ما ساقه الكوفيّون من آيات وقراءات قرآنيّة، يسلك طريقين، يتجاوز الآية والقراءة ولا يناقشها، وقد يناقشها، فإن كان أمام آية لا يردّها، وإنّما يقدّر ويؤّل ويخرّج شاهدها، وقد يسوق آيات، وشواهد شعريّة؛ ليثبت صحّة تأويله وتقديره، والمسلك هذا يدلّ على أنّ الرّجل لا زال أسير تلك القواعد وأحكام النّحويّة الّتي جاءت بها المدرسة البصريّة، وإن كان أمام قراءة ردّها متى أجمع القرّاء على غيرها، أو كانت شاذّة، أو لا إمام لها، أو تفرّد بها قارئ، أو أنكرها قارئ، أو كانت ضعيفة في القياس قليلة الاِستعمال، أو كان الرّسم سببا في إيجادها.

3-الأنباريّ إن كان مستشهدا بالآيات القرآنيّة في أثناء ردّه على الكوفيّين، فهو بين مكثر ومقلّل، فتلفيه سائقا عددا كبيرا من الآيات القرآنيّة تارة؛ وتارة أخرى لا يستشهد بأيّة آية، أو يستشهد بآية واحد، أو بآيتين، أو بثلاث آيات؛ وإن ساق قراءة قرآنيّة فلا يجتهد في نسبتها إلى أصحابها في كثير من القراءات، وقد ينسبها في بعضها الآخر، ولم يلتزم بما أنكره على الكوفيّين، فقد اِستشهد، هو نفسه، بالقراءات الشّاذّة، وبما تفرّد به إمام عن باقي القرّاء.

قائمة المصادر والمراجع :

1 - عتبات النّص نوعان خارجيّة وداخليّة، وللإطّلاع على هذه المسألة ينظر مثلا:
-Gerrard Genette: seuils, Edition du seuil, paris, 1987; p: 54.
- نبيل منصر: الخطاب الموازي للقصيدة العربيّة المعاصرة، دار طوبقال للنّشر، الطّبعة الأولى، المغرب: 2007م: 27.
- خليل موسى: قراءات في الشعر العربي الحديث والمعاصر، منشورات إتّحاد كتّاب العرب، (د.ط)، دمشق: 2000م: 27.
- الطّاهر أحمد المكّي: دراسة في مصادر الأدب، دار الفكر العربيّ، الطّبعة الثّامنة، القاهرة: 1999م: 71.
2-حسين خمري: نظريّة النّص –من بنية المعنى إلى سميائيّة الدّال- دار العربيّة للعلوم ناشرون ومنشورات الإختلاف، الطّبعة الأولى، بيروت: 2007م :110.
3 -الإقتراح في أصول النّحو: جلال الدّين السّيوطي، ضبطه وعلّق عليه عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، الطّبعة الثّانيّة، دمشق: 1427هـ-2006م: 16.
4 -جلال الدّين السّيوطي: الأشباه والنّظائر في النّحو، دار الكتب العلميّة، (د.ط)، بيروت: (د.ت): 1/ 6. (خطبة الكتاب).
5-الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة للطّباعة والنّشر، (د.ط)، بيروت: 1414هـ-1993م: 1/ 5 (الهامش).
6-محمّد بن إسحاق النّديم: الفهرست، تحقيق الدّكتور مصطفى الشّويمي، الدّار التّونسيّة للنّشر، المؤسّسة الوطنيّة للكتاب، الطّبعة الأولى، تونس، الجزائر: (د.ت): 370.
7-عوض محمّد الفوزي: المصطلح النّحوي نشأته وتطوّره حتّى أواخر القرن الثّالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الطّبعة الأولى، الجزائر: 1981م: 156.
8- سعيد الأفغاني: من تاريخ النّحو، دار الفكر، (د.ط)، بيروت: (د.ت): 91.
9-ينظر: أبو البقاء العكبري: التّبيّين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، تحقيق ودراسة الدّكتور عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، الطّبعة الأولى، بيروت: 1406هـ-1986م: 78. (مقدّمة المحقّق)
مسائل خلافيّة في النّحو: أبو البقاء العكبريّ، تحقيق الدّكتور عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، الطّبع الثّالثة، القاهرة: 1428هـ-2007م: 32.

الدّكتور حمدي محمود حمد الجبالي: الخلاف النّحوي الكوفيّ، دار المأمون للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الأولى، الأردن، 1435هـ-2014م: 37.

10-ينظر: المرجع نفسه: 37 وما بعدها.

11-في كتاب (مسائل خلافيّة في النّحو) لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ المقدّمة غير موجودة، وأمّا كتاب (التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين) فمحقّقه يقول: ترك النّاسخ بياضا في الصّفحة، يقدّر بخمسة أسطر، يبدو أنّه لأجل المقدّمة الّتي كان من المنتظر أن يكتبها المؤلّف، وربّما كانت هذه المقدّمة مكتوبة في نسخة أخرى.

ينظر: التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين: أبو البقاء العكبريّ، تحقيق الدّكتور عبد الرّحمان بن سليمان العثيمين: 11. (الهامش).

12-ينظر: ابن كثير: البداية والنّهاية، منشورات مكتبة المعارف، (د.ط)، بيروت: 1991م: 12 /182-310.

13- الدّكتور إحسان عبّاس: تاريخ النّقد الأدبي عند العرب، دار الشّروق للنّشر والتّوزيع، الطّبعة الثّانية، الأردن: 1997م: 502.

14-الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ 5.

15-المصدر نفسه: 1/ 5.

16-ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجيّ الزّبيدي، تحقيق الدّكتور طارق الجنابيّ، مكتبة النّهضة العربيّة، الطّبعة الأولى، بيروت: 1407هـ-1987م: 23، 24.

17-خالد حسين حسن: في نظريّة العنوان (مغامرة تأويليّة في شؤون العتبة النّصيّة)، دار التّكوين للتّأليف والتّرجمة والنّشر، (د.ط)، دمشق: 2007م: 40.

18-عبد الحقّ بلعابد: عتبات، منشورات دار الاختلاف، الطّبعة الأولى، الجزائر: 2008.

19-المرجع السّابق: 77.

20-ينظر: الدّكتور عبد الرّاجحيّ: دروس في المذاهب النّحوي، دار النّهضة العربيّة، بيروت، الطّبعة الثّانيّة: 1988م: 110.

21-ينظر: مثلا: محمد خير الحلواني: الخلاف النّحوي بين البصريّين والكوفيّين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، الطّبعة الأولى، حلب: 1974م : 166.

- الدّكتور سعيد جاسم الزّبيدي: القياس في النّحو العربي نشأته وتطوّره، دار الشّروق، بيروت، (د.ط)، 1997: 178.

-جميل علوش: ابن الأنباري وجهوده في النّحو، الدّار العربية، ليبيا، تونس، (د.ط)، 1983م: 378.
- المختار أحمد ديرة : دراسة في النّحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفرّاء، دار قتيبة، بيروت، الطّبعة الأولى، بيروت، 1991م: 335. والباحث في هذا الكتاب تتبّع أربعين مسألة خلافيّة في كتاب الإنصاف، وانتهى إلى أنّها لا تمثّل خلافا بين الكوفيّين والبصريّين، وهذا بعد مقارنتها بكتاب (معاني القرآن) للفرّاء.
22-الدّكتور عبد الفتّاح الدّجنّي: ظاهرة الشّذوذ في النّحو العربيّ، وكالة المطبوعات، الطّبعة الأولى، الكويت: 1974م: 248.
23-سعيد الأفغاني: من تاريخ النّحو: 156.
24-الأنباريّ: أسرار العربيّة، تحقيق بركات يوسف عبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطّبع الأولى، بيروت: 1999م: 18.
25-الأنباريّ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/ المسائل: 5-6-10-11-13-4-18-24-38-39-50. و2/ المسائل: 62-71-77-78-89-95-97-117.
26-المصدر نفسه: 1/ 5-6-11-14-23-25-27-32-33-35-37-40-45-54. و2/ المسائل: 60-61-64-65-66-67-70-72-77-84-88-89-90-94-102-103-107-108-113-121.
27-المصدر نفسه: 1/ المسألة: 13. و2/ المسألة: 111.
28 -المصدر نفسه: 2/ المسائل: 71-72-88.
29-المصدر نفسه: 1/ المسائل: 2-4-9-10-13-14-15-18-26-31-37-38-39-41-43-45-48-58-59. و2/ المسائل: 60-62-68-69-72-79-83-89-97-98-102-105-110-111-118-119.
30-المصدر نفسه: 1/ المسائل: 4-8-10-13-14-15-16-17-18-21-22-25-27-32-35-36-37-38-39-40-41-42-46-47-48-49-51-52-54-55-56-57-59. و2/ المسائل: 60-61-62-63-64-65-66-67-70-71-72-77-78-80-81-82-84-87-88-90-95-96-103-104-106-109-113-116-117-119-120.
31-الدّكتور جاسم الزّبيدي: القياس في النّحو العربيّ: نشأته وتطوّره: 115.
32- الدّكتور مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنّحو، دار الرّائد العربي، الطّبعة الثّالثة، بيروت: 1986م :332
33-الدّكتور محمّد عيد: الإستشهاد والإحتجاج باللّغة رواية اللّغة والإحتجاج بها في ضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب، الطّبعة الثّالثة، القاهرة: 1988م: 116.

34-من أمثال زهير بن أبي سلمى وامرؤ القيس وطرفة بن العبد. الأنباري: الإنصاف: 1/ المسائل: 13-14-48-54- و2/ المسائل: 77-84-113-116.

35- من أمثال حسّان بن ثابث. المصدر نفسه: 1/المسألة : 14 و 2/ المسألة: 70.

36-من أمثال الفرزدق وجرير والأخطل والكميت. المصدر نفسه: 1/المسائل: 14-36-56-57. و2/ المسائل :70-71-113.

37-المصدر نفسه : 1/ المسألة: 37: 280.

38- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 121: 833.

39-المصدر نفسه:1/ المسألة: 25: 215.

40-المصدر نفسه: 2/ المسألة: 94: 659.

41-المصدر نفسه: 2/ المسألة: 107: 739.

42-والمعاصرون اليوم لم يخرجوا في بحوثهم عن المسائل الّتي أثارها المتأخّرون، والقرارات الّتي أصدرها مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة، ومنها: البحث في أوّل من أكثر من الاستشهاد بالحديث، والأسباب الّتي وقفت حائلا أمام المتقدّمين في الاعتماد على الحديث في استنباط قواعد اللّغة، وفي تاريخ تدوين الأحاديث وأثره على تحديد أنواع الأحاديث الّتي يستشهد بها.

43-الدّكتور تمام حسّان: الأصول دراسة إبيستيمولوجيّة للفكر اللّغويّ عند العرب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، (د.ط)، مصر، 1982م: 98.

44-الإمام بدر الدّين محمّد بن عبد الله الزّركشي: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، الطّبعة الثّانيّة، بيروت، (د.ت): 1/ 227.

45 -لا يناقش القراءة في الآية الّتي ساقها الكوفيّون دليلا لهم في المسألة الواحدة والعشرين بعد المائة الأولى؛ لأنّه هو نفسه ساق القراءة ذاتها دليلا له في المسألة السّابعة والثّلاثين.

ينظر: الأنباري: الإنصاف : 1/ المسألة: 37: 275. و2/ المسألة: 121: 833.

46 ينظر: المصدر نفسه: 1/ المسألة: 40: 301. و2/ المسائل: 65: 460. 66: 477. 67 : 481

47-ينظر: مثلا: المصدر نفسه: 1/ المسائل: 23: 187- 27: 230 – 32: 254 – 54: 373. و2/ المسائل: 61: 438 – 64: 459 – 89: 637.

48-المصدر نفسه: 1/ المسألة: 54: 372 وما بعدها.

49-المصدر نفسه: 2/ المسألة: 62: 438.

50 -المصدر نفسه: 1/ المسألة: 32: 254، 255.

الرّأي الّذي ذهب إليه الكوفيّون في مسألة (هل يقع الفعل الماضي حالا) لقي قبول عند بعض الباحثين المعاصرين، يقول عبد السّتّار عبد اللّطيف أحمد سعيد في كتابه (الحال في الأسلوب القرآنيّ): « وأرى أنّ رأي الكوفيّين –هنا- أقوى، فهم يقولون: إنّ الماضي يقع حالا بقد وبدونها، وذلك رأي له وجاهته»

عبد السّتّار عبد اللّطيف أحمد سعيد: الحال في الأسلوب القرآنيّ، المنشأة العامّة للنّشر والتّوزيع والإعلان، الطّبع الأولى، طرابلس: 1984م: 257.

51- المصدر السّابق: 1/ المسألة: 35: 269.

52- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 64: 459.

53- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 65: 467.

54- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 66: 477.

55- يقول في (الإغراب في جدل الإعراب): « وأدلّة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل وقياس واستصحاب حال».

الأنباريّ: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة في أصول النّحو، حقّقها سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطّبعة الثّانيّة، بيروت: 1391هـ-1971م: 45.

56- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 6: 54.

57- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 11: 81.

58- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 60: 435.

59 - المصدر نفسه: 2/ المسألة: 94: 653.

60- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 107: 739.

61 - المصدر نفسه: 2/ المسألة: 108: 744.

62- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 14: 125.

63- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 102: 714.

64- المصدر نفسه: 2/ المسألة:108: 743.

65- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 77: 560-564.

66- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 94: 667.

67- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 33: 258.

68- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 33: 259.

69- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 37: 270-272.

70- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 108: 744.

71- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 60: 436.

72- المصدر نفسه: 2/ المسألة: 65: 471.

73- ينظر: الدّكتور عبد العال سالم مكرم: القراءات القرآنيّة وأثرها في الدّراسات النّحويّة، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثّالثة، بيروت: 1417هـ-1996م: 110.

- غانم قدّور الحمد: رسم المصحف دراسة لغويّة تاريخيّة، منشورات اللّجنة الوطنيّة للإحتفال بمطلع القرن الخامس عشر هجريّ، الطّبعة الأولى، بغداد: 1402هـ- 1982م: 723.

74- المصدر السّابق: 1/ المسألتان: 25: 215. 37: 285.

75- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 14: 121 وما بعدها.

76- المصدر نفسه: 1/ المسألة: 14: 125.

- ينظر: أبو البقاء العكبريّ: إعراب القراءات الشّواذ، تحقيق الدّكتور عبد الحميد السّيّد محمّد عبد الحميد، المكتبة الأزهريّة للتّراث، الطّبعة الأولى، القاهرة: 1424هـ-2003م: 1/ 36 وما بعدها.